

استقبلت وفداً من الاتحاد برئاسة عوض الدماك وأعضاء مجلس إدارته

الصبيح: توفير كل الدعم للمزارعين وتحقيق جميع المطالب وفق الأطر القانونية



عوض الدماك ومجلس إدارته يقدمون درعاً تذكارية للوزيرة هند الصبيح

التنسيق مع اتحاد الجمعيات بشأن توفير مساحات مناسبة داخل الجمعيات التعاونية

أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل هند الصبيح دعم الوزارة لكل ما يساهم في تطوير القطاع الزراعي.

جاء ذلك في تصريح أدلت به الصبيح بعد استقبالها لوفد الاتحاد الكويتي للمزارعين برئاسة عوض الدماك ورافقه نائب الرئيس نايف الرشدي وأمين السر جابر العازمي وأمين الصندوق هادي الطوي ومدير تحرير مجلة المزارع عودة نهار الظفيري وعضو مجلس الإدارة العامة بالاتحاد فهد عايض ومدير الشؤون الإدارية بالاتحاد وشهدت الصبيح بقولها سوف أتابع مع اتحاد الجمعيات التعاونية بشأن توفير مساحات مناسبة داخل الجمعيات التعاونية لتسويق المنتج النباتي المحلي في الجمعيات التعاونية مؤكدة إلى أنها ستعمل كل ما في وسعها لتحقيق مطالب المزارعين وفق ما تسمح به الأطر القانونية.

وعن العمالة وتوفير العمالة اللازمة للمزارعين أكدت الصبيح أنها سوف تدرس كل ما يمكن أن

نحتاج إلى حلول لظاهرة هروب العمالة من المزارع بعد أن أصبحت شائعة

يساعد المزارع على تطوير الزراعة عبر توفير الأيدي العاملة المؤهلة وضمن ما يسمح به القانون الخاص في العمل.

بدوره، توجه رئيس مجلس إدارة اتحاد المزارعين عرض الدماك بالتهنئة للوزيرة على لقة القيادة في توليها حقيبة الشؤون والتخطيط ممثلاً لها باسم جميع المزارعين والعاملين في القطاع الزراعي التوفيق في عملها.

وأثنى الدماك على حسن الاستقبال والاستماع لجميع مطالب المزارعين ومعاتنتهم الذي قام الوفد في شرحها بكل تفصيل للوزيرة التي وعدت بالعمل وفق القانون لمعالجة كل ما يتعلق في وزارة الشؤون مساندة للمزارعين وأنها سوف تعطي توجيهاتهم للمسؤولين في الوزارة مساندة ودعم المزارعين.

وبين الدماك أن مجلس إدارة الاتحاد سلم الوزارة كتاب في المطالب وهي موافقة الوزارة على ندب أحد موظفيها للعمل بمركزي خدمات الاتحاد في منتطقي العبد لي والوفرة الزراعيتين وذلك لإنجاز معاملات المزارعين تسهيلاً عليهم موضحاً أن الاتحاد على أتم الاستعداد لتوفير مكاتب للموظفين التي تحددهم الوزارة وكل ما يتطلبه الأمر لإنجاز أعمالهم خدمة للمزارعين. وطالب بضرورة من استخدام العمالة من الجنسية البنغالية كونها أثبتت هذه العمالة أنها الأنسب للعمل في هذا القطاع الحيوي من ناحية الأجور وتحمل مشاق العمل الزراعي والخبرة الطويلة التي يتمتعون بها مع إمكانية استخدام هذه العمالة من

الدماك: يجب السماح للعمالة البنغالية وندب موظفين للعمل في المناطق الزراعية

تجاه العمالة فمن حق العامل طلب تغيير صاحب العمل لأن المزارع هو من أخل بقانون العمل الكويتي في القطاع الأهلي مشدداً على ضرورة اشتراط التحول في موافقة صاحب العمل الأصلي.

وأوضح أن كتاب المطالب تضمن ضرورة العمل على إيجاد منافذ تسويقية من خلال الجمعيات التعاونية وذلك تشجيعاً للمنتج الوطني بالشراء المباشر من خلال أسواق الاتحاد مباشرة والحد ما يمكن من الاعتماد على الوستاء عند الشراء وهذا لصالح المستهلك والمزارع. وتمنى الدماك أن تأخذ الوزارة في هذه المطالب من أجل إتصاف المزارع الذي يتحدى كل الظروف للناخبة القاسية واستطاع تحويل الصحراء إلى أراضي زراعية منتجة. وهذا الدماك سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي عهده الأمين والحكومة الرشيدة والشعب الكويتي والمقيمين على هذه الأرض وجموع المزارعين بمناسبة احتفالات الكويت بالعيد الوطني وذكرى يوم التحرير وعيد الجلوس الثامن لسمو أمير البلاد ممتنياً بخير والأزدهار الكويتي الحبيب.

استمع لشرح حول النتائج والمهارات التي يكتسبها للمدربات والمعلمات الدعيح التقى وفد «الأحمدي التعليمية» «دوري المناظرات»



الصالل تهدي محافظ الأحمدى كأس المركز الأول لدوري المناظرات

استقبل محافظ الأحمدى الشيخ الدكتور إبراهيم الدعيح في مكتبه في ديوان عام المحافظة وفد منطقة الأحمدى التعليمية لدوري المناظرات التربوية ومدربات ومعلمات رياض الأطفال والذي ضم كلا من مدير عام المنطقة منى الصلال ومراقب رياض الأطفال في المنطقة فريدة الفريح والمنسق العام لدوري المناظرات والذين قدموا شرحاً لتنتائج دوري المناظرات وألياته المنبعا والمهارات التي يكتسبها للمدربات والمعلمات المشاركة بالإضافة إلى توجيههم الشكر للمحافظ لدعمه جهود المنطقة في إنجاح الدوري والعلمية التعليمية.

من جانبها أشادت مدير عام منطقة الأحمدى التعليمية منى الصلال «بجهود محافظ الأحمدى الشيخ الدكتور إبراهيم الدعيح ودعمه للمنطقة وأنشطتها» ممنة «حرصه على تكريم فريق روضة الصريف الفائز بالمركز الأول لدوري المناظرات التربوية لهذا العام والمعلمة إيمان الحرن الحاصلة على مركز أفضل متحدت في الدوري وجميع القائمين على تنظيم الدوري ضمن احتفالات المحافظة بالأعياد الوطنية هذا العام».

وأوضح المنسق العام للدوري وليد الشمرى على المشاركات.

مديرها تمن التقدير الذي تحظى به جهود الإدارة من القيادة السياسية الحكيمة «الاطفاء»: لم نسجل أي حالة وفاة في صفوف رجائنا خلال عام 2013

الأمن: 120389 حادثاً خلال العام الماضي بانخفاض نسبته 19 في المئة عن سنة 2012



اللواء يوسف الأنصاري

أكد المدير العام للإدارة العامة للإطفاء اللواء يوسف الأنصاري أمس عدم تسجيل الإدارة أي حالة وفاة أو إصابات جسيمة خلال العام الماضي بانخفاض نسبته 19 في المئة عن سنة 2012. وذكر أن الإحصائية السنوية الصادرة عن قسم الإحصاء في الإدارة العامة للإطفاء أظهرت انخفاضاً في حرائق النمل البري بمقدار 11 في المئة بمجموع 1259 حريقاً وانخفاض الحرائق غير السكنية بمقدار 15 في المئة بمجموع 540 حريقاً وانخفاضاً في حرائق الأماكن الأخرى بمقدار 29 في المئة بمجموع 1542 حريقاً وانخفاض حوادث الأتاق بمقدار 3 في المئة بمجموع 3451 حادثاً.

وأفاد بأن محافظة الجهاد كانت أكثر المحافظات مقارنة حيث حوادث الحرائق مقارنة بالمحافظات الأخرى موضحاً أن المياه الجوفية في الصحراء».

أكثر من 90 في المئة من حوادث الحريق والانقاذ يتم الانتهاء من التعامل معها بأقل من 60 دقيقة.

وعن أكثر أسباب اشتعال الحرائق أوضح أن أكثرها شيوعاً هو التماس الكهربائي وعبت الأطفال بمصدر حرائق أو مواد قابلة للاشتعال أو نشر ثقافة السلامة واشتراطات الوقاية من الحرائق سواء من خلال التعاون مع القطاع العام أو الخاص أو من خلال تكثيف الحملات الإعلامية عبر وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي أو المعارض والتدوات إضافة إلى الدعوة إلى اقتناء كاشفات الدخان والمطفآت.

ضمن مشروع الأمن الغذائي في منطقة الوفرة الزراعية «الزراعة» وزعت 396 قسيمة على الشركات المحلية



تسجيل الأسماء خلال القرعة / حشود المزارعين في انتظار النتائج / أعضاء لجنة التحكيم خلال إجراء القرعة

مشروع الأمن الغذائي أكثر بكثير من عدد القسائم لذا فإنه سيسمح لتلك الشركات غير الحائزة على أية قسائم من الهيئة بالدخول إلى مشروعات مقلية في منطقة الوفرة. وذكرت أن الهيئة تسعى إلى التعاون مع الجهات الحكومية للحصول على الموافقات لزيادة عدد تلك القسائم ضمن مشروع

الزراعة وتهيئة ابناء الوطن

وزعت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية أمس عدداً من قسائم مشروع الأمن الغذائي لدولة الكويت في منطقة الوفرة الزراعية على الشركات المحلية. وقالت مديرة إدارة القسائم الزراعية في الهيئة دلال رجب في كلمة لمعالي الشركات المحلية لهذه المناسبة إنه جرى التنسيق مع

الجهات الحكومية للموافقة على توزيع 396 قسيمة زراعية على عدد من الشركات التي التزمت بشروط الهيئة وقوانينها. وأضافت أن مشروع الأمن الغذائي هو امتداد لعدة مشروعات تنموية للهيئة ضمن برنامج عمل الحكومة موضحاً أن عدد الشركات التي تقدمت